

تَلَايَحُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ

أَلْفٌ

الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن

النُّبَاهِيُّ الْمَالِقِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ

وَسَمَاهُ

كتاب المرقبة العليا

فيمن يستحق القضاء والفتيا

تحقيق

لجنة إحياء التراث العربي

في دار الآفاق الجديدة

طبعة مُصَحَّحة ومُقابِلة
على عِدَّة مخطوطات ونسخ مُعتمَدة

١٩٨٠ / ٥١٤٠٠

تَبَاجُ قُضَاةِ الْاَدْلَسِ

تصدير

أنشر في هذا السفر أثراً لم يطبع إلى اليوم ، وهو وثيقة عظيمة الخطر عن تاريخ القضاء بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط . فتاريخ تصنيفه المتأخر مكن مؤلفه من الإحاطة بمدة طويلة من الزمن ، تمتد من الفتح العربي إلى القرن الثامن الهجري . غير أن هذا الكتاب ، رغم اتساع الموضوع الذي تناوله ، بقي مجهولاً إلى يومنا هذا . ولا يوجد عنوانه ، حسب ما أعلم ، في إحدى المؤلفات التي أحصت الكتب المتعلقة بالأدب العربي : فلم يذكره حاجي خليفة ، ولا بروكلمان . وعبثاً يبحث المرء عن أثره في مكاتب أوربا والشرق التي نشرت فهرسها ؛ وسبب ذلك ، ولا شك ، أن الناس لم يتناقلوا منه نسخاً . وقد جلب عددٌ قليلٌ منها ، في آخر القرون الوسطى ، من مملكة غرناطة الصغيرة إلى مدن المغرب الأقصى . وهناك ساعدني الخط ، فاكشفت منه نسختين خطيتين ، لهما من الصحة ما كفي لإغرائي بالعمل على نشر الكتاب .

والنسخة الأولى محفوظة بالمكتبة الشريفة بالرباط تحت رقم ١٤٢٤ ؛ وهي نسخة قريبة العهد ، غير مؤرخة ، تشتمل على ١١٧ ورقة (طولها ٢٠ سنتمتر ، وعرضها ١٥ سنتمتر ، وبكل صفحة ٢١ سطرًا) . وهي مذكّلة بتلخيص من خط الناسخ نفسه ، يشتمل على ١٣ ورقة ، مؤرخ بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٢١ (٨ مايو ١٨٠٦) . فهذا المخطوط الموجود بالرباط هو الذي اتخذناه أصلاً اعتمادنا عليه في إثبات النص . أمّا المخطوط الآخر ، المحفوظ بمكتبة جامع القرويين بفاس تحت رقم ٢٩٣٣ / ٨٠ ، فهو نسخة تأريخها أقدم ، ولكن ينقصها ، مع الأسف ، الثلث الأخير تقريباً ؛ وهي تحوى ٥٠ ورقة ضيقة الخط ، خطها من النوع المغربي (طولها ٢٣ سنتمتر ، وعرضها ١٨ سنتمتر وبكل صفحة ٢٢ سطرًا) . وكلتا النسختين تذكر عنوان الكتاب ، وهو « كتاب المرقبة العليا ، فيمن يستحق [كذا ، عوضاً عن « استحق »] القضاء والفتيا » ، وكذلك اسم المؤلف ، وهو : أبو الحسن النباهي .

المؤلف

وما هذا المؤلف برجل شامل الذكر . بل كان من رجال الدولة وأعيانها المرموقين في مملكة بنى نصر بغرناطة في القرن الثامن ؛ وليس بأيدينا ، مع هذا ، عن حياته الشديدة الاتصال بحياة أشهر مُعاصريه الأندلسيين : لسان الدين ابن الخطيب ، إلا أخبار لم تات بما يكفى من التفاصيل . وإن كنّا نعرف تاريخ ولادته ، فنحن لا نجد في ترجمة من التراجم تأريخاً دقيقاً لوفاته .

وأكثر هذه الأخبار القليلة مستمدة إما من ابن الخطيب نفسه ، وإما من أهم من ترجم لهذا الأخير ، أى من المقرئ ، مؤلف « نفح الطيب » و « أزهار الرياض » . ولا نجد بجانب ما كتبه هذان المؤلفان إلا ترجمة نقلها عنهما الفقيه السوداني أحمد بابا التنبكتي في كتابه « نيل الأبرتهاج » (المطبوع على هامش « الديباج » لابن فرحون ، القاهرة ، ص ٣٠٥ — ٣٠٦) . أمّا الفصل القصير الذي خصّصه بونس بويجيس لمؤلف « المرقبة » في بحثه عن المؤرخين والجغرافيين الأندلسيين (مجريط ، ١٨٩٨ ، عدد ٢٩٧ ، ص ٣٤٨) ، فهو لا يأتى بتدقيق مفيد .

واسم المؤلف في صورته الكاملة : أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامى الملقب النباهي . ويقتصر غالباً على تسميته بإبن الحسن . وهو من أسرة استقرت منذ أجيال عديدة بمدينة من أزهر مذن الساحل الأندلسي ، أعنى مالقة . فبهذه المدينة ولد على النباهي في سنة ٧١٣ ؛ وبها درس على شيوخ مقصودين ، وقفنا على قائمة أسماؤهم ، ولا فائدة في إثباتها هنا . ثم رحل إلى غرناطة لاستكمال ثقافته الأدبية والفقهية . ثم غادر العاصمة النصرية حين ولى القضاء بمدينةتين صغيرتين : مُلْتَماس وبلش ؛ وعاد إليها أخيراً للاستقرار بها نهائياً ، عند ما عُيِّن كاتباً بالديوان في بلاط الملك . ولم يمض إلا قليل حتى قلده سلطان غرناطة خُطّة جليلة ألا وهي خُطّة قضاء الجماعة بالعاصمة نفسها .

وفي خلال تلك الفترة ، خصّص له ابن الخطيب في كتابه الشهير « الإحاطة في تأريخ غرناطة » ترجمةً أنشئ فيها عليه كلّ البناء . وهي موجودة في المخطوط رقم ١٦٧٣ من مكتبة الأسكوريال (ص ٣٠٢ وما يليها) . وقد نقلها المقرئ بحملتها تقريباً في « نفح الطيب » (طبع بولاق ، ج ٣ ، ص ٦٥ و ٣٨٥) و « أزهار الرياض » (طبع القاهرة ، ج ٢ ، ١٩٤٦ ، في البداية) . ولم يكتف ابن الخطيب بالثناء على ابن بلده وصديقه ببلاط الحمراء ثناء كاد يكون

إطراء ، بل روى نماذج ضافية من شعره ونثره الفنى . ولكن يظهر أن العلائق ما لبثت أن توترت بين الرجلين ؛ وعند ما ألف ابن الخطيب فى منفاه كتابه « أعمال الأعلام » ، لم يتحاش هجو صديقه القديم هجاء لا اقتصاد فيه ؛ وبلغ به الأمر إلى أن يلقبه مزدرياً بالجنسوس (أى : القصير) ، وهو لقب كان بلا شك يطلق عليه فى الأوساط الثقافية الغرناطية ، هزواً بقصر قامته (انظر ص ٩٠ — ٩٢ من طبعتي ، الرباط ، ١٩٣٤) . وفى كتاب آخر من مؤلفاته : « الكتبية الكامنة » ، فى شعراء المائة الثامنة » ، خصص له ترجمة قاسية (عدد ٥٠ من المخطوط ٤١٠ بالمكتبة الشريفة بالرباط) . ولم يقف إلى هذا الحد ، بل تعداه ؛ فألف لسان الدين رسالة خاصة فى هجاء قاضى غرناطة ، سماها : « خلع الرسن » ، فى وصف القاضى ابن الحسن .

ولا يتسع لنا المجال هنا للبحث عن حقيقة الأسباب التى نشأ عنها هذا الخلاف بين ابن الخطيب وابن الحسن النباهى ، إلا أن هذا الأخير لم يكن ، قطعاً ، بريئاً من المشاركة فى الحملة التى شنت على ابن الخطيب ، فجعلته هدفاً للمكائد والوشايات والتهم بالطعن فى العقيدة (انظر مثلاً ص ٢٠٢ من هذه الطبعة) ، وانهت أخيراً بنكبة لسان الدين ، وجرت له أتعس التقلبات ، إلى أن قبض عليه بفاس التى التجأ إليها ، بعد أن حكم عليه فى غرناطة بتهمة الزندقة ؛ فقتل بسجنه سنة ٧٧٦ . وبعد أن مات ابن الخطيب هذه الميته المريعة ، تنقطع عنا الأخبار المفصلة عن حياة القاضى ابن الحسن النباهى . فقد اكتفى صاحب « نيل الابتهاج » بالإشارة إلى أنه بُعث مرتين فى سفارة سياسية من غرناطة إلى فاس فى سنة ٧٦٠ ، ثم فى سنة ٧٨٨ ، وأنه ما زال ب قيد الحياة فى سنة ٧٩٣ ؛ غير أنه زاد ، فقال إنه لم يعثر على تاريخ وفاته ، التى وقعت ، حسب ما يتبادر إلى الذهن ، قبل انتهاء القرن الثامن . وختم الترجمة بذكر تأليفين له : وهما بحث كأنه اليوم مفقود ، فى مسألة الدعاء بعد الصلاة ، قصد به الرد على رأى الإمام أبى إسحاق الشاطبى الأندلسى ؛ والكتاب عن القضاء الذى نشره هنا . إلا أن أثرًا ثالثاً من مؤلفات النباهى وصلنا ، ولم يذكره أحمد بابا ، وعنوانه : « شرح المقامة النخلية » ، وهو حوار بين نخلة وشجرة تين ؛ ويتركب منها ، مع كثير من الاستطرادات الأدبية ، تأريخ مفيد للدولة النصرىة الغرناطية ، عنوانه : « زهرة البصائر والأبصار . » ومن هذا التأليف نسخة خطية بمكتبة الأسكوريال تحت رقم ١٦٥٣ (انظر الفهرسة التى نشرتها سنة ١٩٢٨ ، ج ٣ : ص ١٨٦ — ١٨٧) ؛ وقد نشر منه بعض المقتطفات م . ج . مولر فى مجموعة « نخب فى تأريخ عرب الغرب » (مونيخ ، ١٨٦٦ ، ج ١ ، ص ١٠١ — ١٠٦) .

تأريخ القضاة للنباهي

ورد في « نيل الابتهاج » ذكر تأريخ القضاة لابن الحسن النباهي بعنوان « المرقاة العليا في مسائل القضاء » ، وقد ذكر أن الكتاب في جزئين . ويظهر أن المؤلف لم يكتب إلا جزءاً واحداً ، وهو يشير في مقدمته إلى أن كتابه يشمل أربعة أبواب . وفي الواقع ، لا نجد في المخطوطين إلا بابين متفاوتين في الطول غاية التفاوت . والأوّل ، وهو يستغرق أقل من ثلث المجموع ، يبحث في القضاء عامّة ، وفي المسائل التي تتعلق به ؛ والآخر يختلف عن الأوّل ، فهو مجموعة تراجم قضاة مغربيين ، أكثرهم أندلسيون ، وهذا الباب هو الذي يكسب مؤلف قاضي غرناطة قيمة كبيرة .

وسيحوى الجزء الثاني من كتابي « تأريخ إسبانيا الإسلامية » الذي هو بصدد الانحياز ، بسطة ضافية عن القضاء الأندلسي ؛ فلافائدة إذن في أن أطيل هنا في شرح هذه المسألة . ولأقتصر على الإشارة بكلمة وجيزة إلى أهميّة تراجم « المرقبة » . فقد اتّمتنا بتتمة ذات خطر عظيم لأهم المصادر التي لدينا عن الحياة القضائية بقُرطبة إلى القرن الرابع ، وهو « تأريخ قضاة قُرطبة » لمحمد بن الحارث الخشن . وكلّ يعلم المنزلة الممتازة التي يتمتع بها كتاب الخشن بين الوثائق القليلة — وبالأأسف ! — التي تخبرنا عن الحياة الاجتماعية بالأندلس في أيام الإمارة ، ثم الخلافة الأموية ؛ فالخشن ، الذي وُلد بالقيروان ، عاصمة إفريقية ، هاجر إلى قُرطبة ، ولم يزل مقيماً بها إلى وفاته في سنة ٣٧١ ؛ وألّف كتابه بطلب من الخليفة الحكم الثاني المستنصر بالله . وقد نشره المستشرق الإسباني خوليان ربيرو في عام ١٩١٤ مع ترجمة باللغة الإسبانية ، ودراسة ممتعة استقصى فيها موضوعه ، معتمداً في طبعته على النسخة الخطيّة الوحيدة المحفوظة بأ كسفرّد . وليس لتأريخ الخشن عيب سوى أنّه ينتهي في القرن الرابع الهجري ؛ وفضل النباهي هو أنّه حاول إتمام هذا التأريخ ، والوصول به إلى عصره .